



Programme de Partenariat
Dano-Arabe



OXFAM
أوكسفام

سوق الشغل في المغرب

تحديات هيكلية وسُبل إصلاح من أجل تقليص
أوجه اللامساواة



برنامج الشراكة الدنماركية العربية



12 Rue Hamza, Rabat
Tél. : 70250-376 05
#oxfammaroc
www.oxfam.org



سوق الشغل في المغرب

تحديات هيكلية وسُبل إصلاح من أجل تقليص
أوجه اللامساواة

في الفترة الأخيرة، كان النمو

الاقتصادي دينامياً بوجه عام، غير أنه

فقد من زخمه تدريجياً. بلغ متوسط

نمو الناتج الداخلي الخام 3,6% سنوياً

خلال الفترة ما بين سنتي 2000 و 2020.

مع ذلك، فالتباطؤ واضح لأن هذا الرقم

بلغ 4,9% في المتوسط سنوياً خلال

الفترة 2000-2010، في حين لم يتجاوز

2,3% سوى خلال العقد الموالي. نظراً

لارتباطه الوثيق بالقطاع الفلاحي وبالتالي

التساقطات المطرية، اتسم هذا النمو

الاقتصادي بكونه غير منتظم على مدى

الزمن. مع ذلك، تراجعت تقلبات الإنتاج

الفلاحي تدريجياً، بفضل التقدم المُحرز

في الرّيّ والمكننة والتخصص وتحديث

سلسلة الإنتاج على وجه الخصوص.

لا يزال القطاع يُمثل حصة هامة من

الناتج الداخلي الخام، ومن فرص

الشغل، فضلا عن توفير دخل، بشكل

مباشر وغير مباشر، للعديد من الأسر.

بلغ متوسط

نمو

الناتج

الداخلي

3,6%

سنوياً

ما بين سنتي

2000 و 2020

يعكس سوق الشغل المغربي،

وهو غير متكافئ للغاية، أوجه

القصور الذي يشهده مسار

النمو الحالي، كما يعكس

مجتمعا غير شامل للجميع،

حيث يهْمش النساء والشباب.

منذ بداية العقد الأول من القرن

الحادي والعشرين، شهد سكان المغرب

تحسناً في ظروف عيشهم، على الرغم

من عدم تمكن المملكة من اللحاق

بركب التقدم الاقتصادي. ينتمي المغرب

إلى الشريحة الدنيا من فئة البلدان ذات

الدخل المتوسط، بحيث بلغ نصيب الفرد

من الناتج الداخلي الخام 3158 دولاراً

أمريكياً¹ في سنة 2020. على مدى

20 سنة، ارتفع دخل الفرد، بالقيَم الثابتة،

بنحو 60%، مما ساهم في تحسين ظروف

عيش السكان. بالتالي، انخفض معدل الفقر

حسب الحد الأقصى الوطني من 15,3%

إلى 4,8% من السكان بين سنتي 2000 و

2014، وتمّ تقريباً استئصال الفقر المدقع

على المستوى الوطني. مع ذلك، وعلى

مدى السنوات العشرين الماضية، شهد

نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

نموا أقل من متوسط البلدان ذات الدخل

المتوسط، بما في ذلك الشرائح العليا

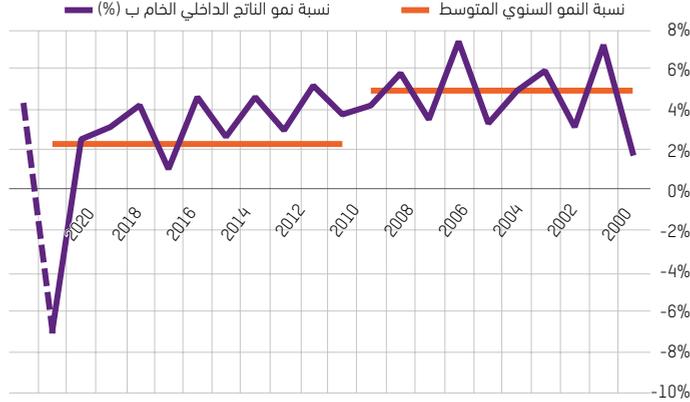
والدنيا. كما أن وتيرة النمو بالمغرب غير

كافية لثُمّكن المملكة من اللّحاق بمصاف

البلدان الأكثر ثراء.

¹ بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي، صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021)

الرسم البياني 1: نمو الناتج الداخلي الخام بالمغرب بين سنتي 2000 و 2020



المصدر: صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2021)

شهدها الناتج الداخلي الخام، أي التحول البطيء، والمكانة الهامة التي لا يزال يحتلها القطاع الفلاحي وركود الصناعة وتقدم قطاع الخدمات. في المغرب، تُعتبر وتيرة التحول في التوزيع القطاعي لفرص الشغل أقل سرعة بكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط. فالقطاع الفلاحي كان يُمثل في المتوسط أكثر من 50% من مناصب الشغل في البلدان ذات الدخل المتوسط في سنة 1990؛ غير أن هذا الرقم انخفض بسرعة إلى 30% في سنة 2019. في المغرب،

يؤدي ببطء عملية التحوّل الهيكلي الذي يشهده الاقتصاد المغربي إلى

كبح ديناميته. يُبرز التطور التاريخي للتنمية

بجلاء التحول الهيكلي للاقتصادات، مما يعني انخفاض حصة الفلاحة (10% من الناتج الداخلي الإجمالي)، ونمو حصة الصناعة ثم استقرارها (30%-40% من الناتج الداخلي الخام)، وتطور الخدمات (50% من الناتج الداخلي الخام). يبدو أن المغرب يتبع نفس الاتجاه، فيما عدا أن التطورات بطيئة للغاية. منذ سبعينيات القرن الماضي، لم تتراجع حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام المغربي سوى بحوالي 10 نقاط فقط، حيث انتقلت من الربع إلى 15% من الناتج الداخلي الخام. كما شهدت الصناعة ركودًا، إذ انتقلت من حوالي 30% من الناتج الداخلي الخام في السبعينيات إلى 25% حاليًا. في الوقت ذاته، أحرز قطاع الخدمات تقدّمًا ملموسًا، واكتسب ما يقارب 15 نقطة، بحيث أصبح يمثل الآن حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام. بشكل منطقي، سائر التشغيل التطورات القطاعية التي



غير ما مرة مقارنة نهج خيرى، بدلاً من أن تُفضي إلى تنمية اقتصادية حقيقية. بالإضافة إلى ذلك، سجلت هذه المبادرة العديد من الثغرات والصعوبات فيما يتعلق بالحكمة والتقييم. ويتمثل أكبر إنجاز حققته المبادرة، إلى غاية الآن، في الرفع من معدل تزويد سكان الوسط القروي بالكهرباء والماء الشروب، الذي يبلغ اليوم 99,5%، مقابل 18% في سنة 1998. مع ذلك، لا تزال الفوارق والتفاوتات الجهوية الكبرى مطروحة على جدول الأعمال حالياً، خاصة في مجال الاستفادة من خدمات صحية وتعليمية جيدة، وعلى فرص عمل لائقة تصون الكرامة.

مجمل القول، هو أن المغرب لا يزال يبحث عن نموذج للنمو والتنمية المستدامة، نموذج قادر على تقريبه بشكل مستدام من الشريحة العليا للبلدان ذات الدخل المتوسط.

لم تنخفض حصة الفلاحة إلا بعشر نقاط فقط خلال الفترة نفسها، ولا تزال تمثل 37% من مجموع مناصب الشغل. بالمثل، ارتفعت حصة الخدمات من 28% إلى 45% في المتوسط من مجموع مناصب الشغل بالبلدان ذات الدخل المتوسط، خلال الفترة ما بين سنتي 1990 و 2019. في المغرب، نمت هذه الحصة على نحو أكثر بطء، إي من 32% إلى 40%. بالمقابل، فيما يتعلق بالصناعة، يبدو المغرب متوأمًا مع التطورات التي تشهدها البلدان ذات الدخل المتوسط. **فبينما ارتفعت حصة التشغيل في القطاع الصناعي بهذه البلدان من 20% إلى 24% بين سنتي 1990 و 2019، شهدت هذه الحصة رُكودًا في المغرب أيضًا، إذ، انتقلت من 20% إلى 21,6%.** يبدو إذا أن المملكة تواجه صعوبة في إيجاد السبيل نحو التصنيع، شأنها في ذلك شأن غالبية البلدان ذات الدخل المتوسط، كما أن القطاع لم يتمكّن من القيام بدور ريادي يكون كافياً للتخفيف من التسقيف الذي بلغته دينامية الخدمات.

خلال العقدين الماضيين، حاول المغرب، عدة مرات، أن يضع نموذج تنموي يقوم على مشاريع قطاعية كبرى ومهيكله تهدف تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية لبعض القطاعات، لاسيما منها السياحة والفلاحة والصناعة. من أجل تشجيع الأنشطة المُدرّة للدخل، ومحاولة تحفيز الإنتاجية والحدّ من أزمة التشغيل، أحدثت الدولة صندوقاً خاصاً يحمل إسم «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية». مع ذلك أنعشت هذه التجربة اقتصاداً قائم على الكفاف، وعززت

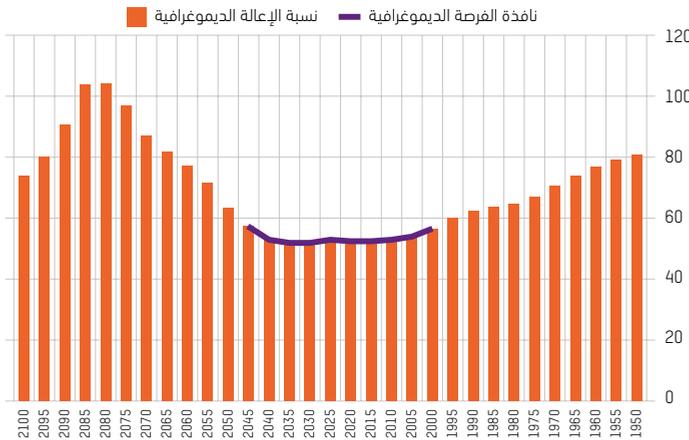


تشكل التركيبة الديموغرافية الحالية بالمغرب فرصة تاريخية للتنمية.

يوشك التحوّل الديموغرافي في المغرب على استكمال سيرورته. يبلغ عدد سكان المغرب حالياً أكثر من 36 مليون نسمة. انخفض معدل الخصوبة بشكل ملحوظ، إذ انتقل من 7 أطفال لكل امرأة في سنة 1960 إلى 2,3 حالياً. يؤدي هذا الانخفاض في الخصوبة إلى تباطؤ النمو الديموغرافي، فبعد أن سجل 1,1% بين سنتي 2010 و 2020، سوف ينخفض هذا المعدل إلى 0,9% فقط خلال العقد الموالي. في الواقع، انطلق التحوّل الديموغرافي بالمملكة منذ فترة طويلة، وأصبحت أطوار شيخوخة السكان جارية الآن. يتقلص الهرم السكاني تدريجياً في قاعدته وتتزايد حصة السكان في سنّ العمل.

تتمتع المملكة حالياً بنافذة الفرصة الديموغرافية. إذ يُشكّل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة فئة السكان في سنّ العمل، خلافاً للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تفوق 64 سنة والذين يشكلون الفئة التي يُعيلها المجتمع. يَحْتَسِب معدل الإعالة نسبة السكان المعالين، مقارنة بحصة السكان في سنّ العمل. فكلما انخفض هذا المعدل، قلّ الضغط على السكان النشيطين، مما يُشكل **«فرصة ديمغرافية سانحة»**. بدأت هذه المرحلة بالمغرب في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومن المتوقع أن تُشْرِف على نهايتها في العقد الرابع من هذا القرن وخلال هذه الفترة، سوف تشهد حصة السكان المُعالين استقراراً لثُمَّل حوالي 50% من السكان البالغين سنّ العمل.

الرسم البياني 2: معدل الإعالة ونافذة الفرصة الديمغرافية



المصدر: التوقعات السكانية في العالم، 2019، هيئة الأمم المتحدة.

تعتبر النافذة الديموغرافية فرصة حقيقية للتنمية، إذا ما تمكّن المغرب من الاستفادة منها حقّ الاستفادة. من الناحية النظرية، تُمكن النافذة الديموغرافية من تحسين إمكانيات نمو البلاد، لأن نسبة السكان البالغين سنّ العمل تكون أكبر، مما يرفع من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. فضلاً عن ذلك، خلال هذه الفترة أيضاً، تنخفض النفقات المفروضة على الأسر، مما يسمح بالزيادة من مستوى المدخرات، وبالتالي تحسين تمويل الاستثمار. أخيراً، يؤدي انخفاض معدل الخصوبة نظرياً إلى الرفع من مشاركة النساء في سوق الشغل، وبالتالي من معدل التشغيل وإمكانيات النمو أيضاً. تبسيطاً لهذه المسألة، يُمكن تصور

أن البلدان المستفيدة من نافذة الفرصة الديموغرافية يُمكنها أن «تصبح غنية قبل أن تصبح طاعنة في السن»، لا سيما بسبب التّقل الذي سوف تُلقِي به معاشات التقاعد مستقبلاً على كاهل عدد محدود من السكان النشيطين. في المغرب، انغلق نصف النافذة الديموغرافية أصلاً، ولم تُحسّ البلد من الاستفادة من هذه الفرصة. فعلاً، فأوجه القصور في سوق الشغل هامة للغاية إلى حدّ أنّه لا يُمكنها أن تؤدي إلى نمو سريع ومستدام في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، لإدماج أشد فئات السكان ضعفاً.

◀ يتيح العمل الذي تم إنجازه في إطار إعداد هذه الوثيقة التوجيهية إمكانية عرض الإشكاليات البنوية لهذه المسألة (الجزء الأول)، وتحليل أثر أزمة كوفيد19 (الجزء الثاني)، وتقديم بعض التوصيات من أجل التخفيف من حدّة هذه الاختلالات (الجزء الثالث).



الجزء 1 :

نقاط الضعف الهيكلية التي يشهدها سوق الشغل في المغرب

ألف مغربي يسّ الولوج إلى سوق الشغل. وبفضل التقدم المُحرز في التمدرس وتمديد مدة الدراسة، كان حوالي ربع هذه المجموعة متمدرسا (أي 87 ألفًا، أو 23,5% في المتوسط). في المقابل، إن ربع هذه الفئة فقط (88 ألفًا، أي 23,5%) قد التحقوا فعليًا بسوق الشغل³، باعتبارهم نشيطين. نتيجة لذلك، إنمّا يُقارب نصف المجموعة، أو حوالي 186.000 شخصًا في المتوسط، التحقوا بالفئة غير النشيطة وأدوا إلى تفاقم أعدادها كل سنة. على مدى العقدين الماضيين. بعبارة أخرى، لكي يتم استيعاب جميع السكان البالغين سن العمل وغير المتمدرسين، كان من المُفترض أن يُصِدث سوق الشغل بالمغرب حوالي 280 ألف منصب شغل في المتوسط كل سنة. والحال أنه لم يتم إحداث سوى 90.000 من المناصب فقط، مما رفع من أعداد السكان غير النشيطين على نحو مُطرد.



خلق فرص عمل غير كافية، مما يؤدي إلى ضعف معدل النشاط وإلى بطالة هيكلية عالية نسبيًا

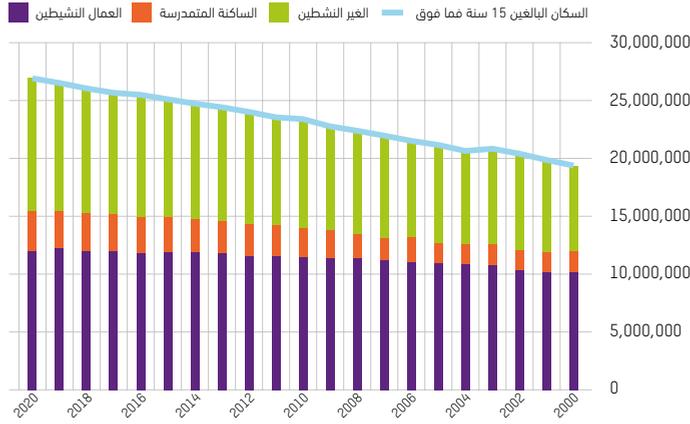
منذ حوالي 20 سنة، دخلت التركيبة السكانية المغربية نافذة الفرصة السانحة، التي ستبلغ قمتها في عقد 2040. مع ذلك، لا يمكن أن تتحقق المزايا المحتملة لمثل هذه التركيبة السكانية، الواردة في المقدمة، في غياب خلق فرص عمل كافية.

إنّ مناصب الشغل التي يتم إحداثها غير كافية لاستيعاب تزايد عدد السكان البالغين سنّ العمل. ارتفع عدد سكان

المغرب بنحو 7,7 مليون نسمة بين سنتي 2000 و 2020، أي ما يعادل زيادة سنوية قدرها 383.400 نسمة في المتوسط. بالنظر إلى البنية السكانية، ارتفع عدد السكان البالغين سن العمل² بحوالي 7,5 مليون شخص، وهو ما يعادل زيادة تبلغ في المتوسط 370 ألف شخص. بعبارة أخرى، هو الأمر الذي يعني أن في كل سنة، بين 2000 و 2020، بلغ 370

²سعيًا منا للتوافق مع منهجية المندوبية السامية للتخطيط، يشمل السكان البالغون سن العمل في هذه الدراسة جميع السكان الذين تفوق أعمارهم 15 سنة.
³من أجل تفادي التمييز الإحصائي المرتبط بتدهور سوق الشغل في سنة 2020، تم احتساب هذا الرقم على مدى 19 سنة، مع إقصاء فترة البيانات في سنة 2019.

الرسم البياني 3: تصنيف السكان البالغين 15 سنة فما فوق



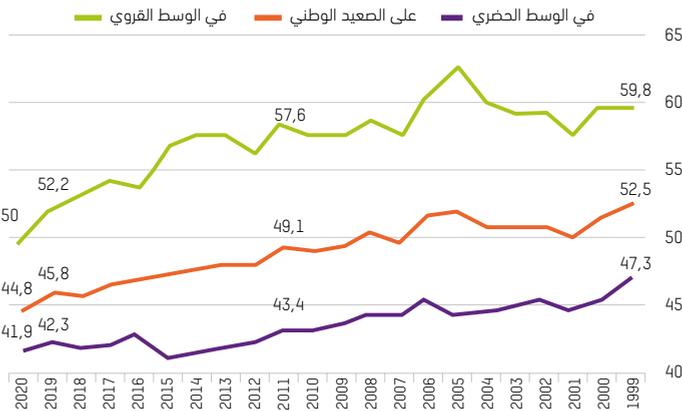
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات منظمة أوكسفام

النشاط من 64,9% إلى 53,3% لدى السكان في سن العمل، في حين تراجع هذا المعدل بشكل طفيف في الوسط الحضري، إذ انتقل من 48,9% إلى 42,1%. تعني هذه الوضعية أن أقل من نصف السكان البالغين سنّ العمل هم مندمجون في سوق الشغل حاليًا بالمغرب، سواء كانوا يشتغلون أو يبحثون عن فرصة عمل وتحمل هذه الظاهرة في طياتها انعكاسات بالغة الأهمية، من حيث نصيب الفرد من الثروة، وعواقب اجتماعية وخيمة أيضًا، سيما بالنسبة لفئات السكان الضعيفة والمهمّشة.

يؤدي العجز الهيكلي في إحداث فرص العمل إلى انخفاض المشاركة في سوق

الشغل. فعلاً، نظرا لعدم خلق ما يكفي من مناصب الشغل، لا يتمكن جزء كبير من السكان من الحصول على منصب شغل، ومما يترتب عنه عزلهم شيئًا فشيئًا، في سعيهم للحصول على فرصة عمل. فالتوجه واضح خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و 2019، انخفض معدل النشاط بنحو 10 نقاط، بحيث تراجع من 55,7% إلى 46% في صفوف السكان البالغين سنّ العمل. في الوسط القروي، انخفض معدل

الرسم البياني 4: نسبة النشاط (ب % من السكان البالغين 15 سنة فما فوق) حسب وسط الإقامة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في سوق الشغل، تعاني النساء من

التهيميش بشكل كبير. يقل معدل النشاط

لدى النساء بحوالي 50 نقطة، مقارنة بالرجال الذين تتطابق مشاركتهم مع ما يجري في الاقتصاديات المتقدمة. بمعنى آخر، تشارك امرأة واحدة فقط من أصل كل خمسة نساء (21,5%)، إلى غاية متم سنة 2019)، في سوق الشغل، مقارنة بـ 71% بالنسبة للرجال. تتميز الفجوة الفارقة بين الرجال والنساء، من حيث المشاركة في سوق الشغل، بكونها كانت ثابتة نسبياً خلال هذه الفترة، مما يُشير إلى أنّ وجود التهميش الهيكلي للنساء، بعيد عن كل الاعتبارات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية. فضلا عن ذلك، كان الانخفاض في معدل النشاط بالمغرب واسع الانتشار خلال العقدين الماضيين، وأثر على جميع فئات السكان. كما انخفض معدل النشاط لدى الإناث، إذ انتقل

من 30,4% في صفوف النساء البالغات سن العمل إلى 21,5% في سنة 2019. تجدر الإشارة، لمزيد من التفصيل، إلى أن مسألة مشاركة الإناث تفرض نفسها بشكل أكبر في المدن، حيث أن 19% فقط من النساء في الوسط الحضري كانت تزاوّل نشاطا في سنة 2019، مقابل حوالي 27% في الوسط القروي. على سبيل المقارنة، يُعتبر معدل مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل (23%)⁴ أعلى من نظيره في الجزائر (19%) ومصر (20%) أو من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (21%). على العكس من ذلك، إنّ هذا المعدل أدنى من نسبة النساء في تونس (28%) وتركيا (39%) أو من متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط (60%). تتميز بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (63%) والاتحاد الأوروبي (68%) بأسواق عمل أكثر إدماجا للنساء.

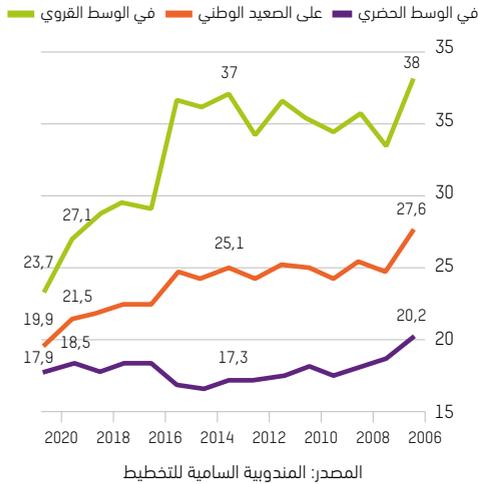
الرسم البياني 5: نسبة النشاط النساء (15 - 64

سنة) مقارنة وطنية



الرسم البياني 6: نسبة النشاط (النساء في

المغرب) حسب الإقامة



⁴يختلف الرقم المستخدم هنا عن الإحصاءات السابقة، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار سوى الفئة العمرية 15-64 سنة.

تُشكّل البطالة في المغرب ظاهرة

حضرية في الغالب. في البوادي، حيث تهيمن الفلاحة على التشغيل، تكاد تكون البطالة منعدمة، إذ لم تمثل سوى 3,6% من السكان النشطين في سنة 2019، وأقل من 5% منذ سنة 2000. ويمكن اعتبار هذا المستوى من البطالة، بطالة جزئية، أي في البوادي فترة فاصلة بين فُرصتين للعمل، ويتحقق التوافق بين العرض والطلب بالأحرى، من خلال معدل النشاط. في معظم الأحيان، يشتغل الأفراد في الوسط القروي أو يكونون غير نشطين، أما مفهوم البحث عن عمل فلا يعدو أن يكون سوى فكرة مجردة نسبياً. على العكس من ذلك، تتأثر المناطق الحضرية بارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 12,6% من السكان النشطين في سنة 2019. تجدر الإشارة إلى أن البطالة في المناطق الحضرية قد تراجعت خلال هذه الفترة، حيث كانت تُمثل 20% من السكان النشطين في سنة 2000. على العموم، على الرغم من انكماشها منذ سنة 2000 (13,6%)، فالبطالة ظلت في مستويات مهمة في سنة 2019 (9%).



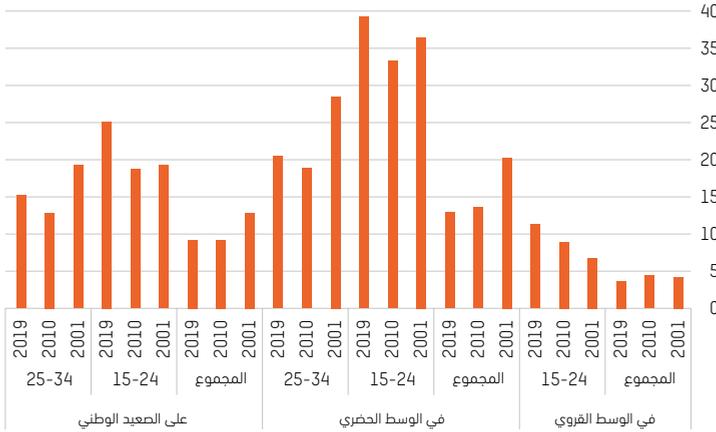
النتيجة المباشرة لذلك، هي أن التراجع الهائل للنساء في سوق الشغل يؤدي إلى خسارة في الثروة الوطنية، بالفعل، فإن خلق الثروة، التي تُفهم من الناحية النقدية، لا سيما كما يُعبر عنها الناتج الداخلي الإجمالي، يعاني من هذا النقص في عمل النساء. مع ذلك، فإن تحسين الظروف المعيشية للسكان، وبوجه خاص في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل المغرب، يتطلب الرفع من حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي. بالرغم من صعوبة قياس العجز الحاصل في جودة الظروف المعيشية بشكل عام، في ارتباطه بانخفاض مشاركة النساء في سوق الشغل، فإن هذا العجز يظل مؤكداً. بصرف النظر عن الاعتبارات النقدية، يبدو بديهياً أيضاً أن انحسار معدل نشاط الإناث يُمثل عقبة أمام المساواة بين الجنسين. فالمساواة بين الجنسين تتطلب، بشكل خاص، توازناً أكبر في تخصيص الوقت، علماً أن المرأة المغربية تخصص وقتاً أطول بكثير من الرجل للمهام المنزلية. ففي سنة 2012، كانت النساء تخصص ما معدله 300 دقيقة يوميًا للأعمال المنزلية ولرعاية أفراد الأسرة الآخرين، مقارنة بـ 43 دقيقة يُخصّصها الرجال. كما تتضرر النساء جراء القرارات المتعلقة بمخصصات الميزانية المتخذة في إطار الأسرة. في الواقع، اعتباراً لكون الرجل هو الوحيد الذي يتوفر على منصب شغل داخل الأسرة في معظم الأحيان، فإن القول الفصل غالباً ما يعود إليه في اتخاذ القرار. مما يضاعف من الضرر هو أن عمليات الموازنة والترجيح التي تقوم بها النساء تكون في الغالب مائلة إلى تيسير رفاهية الأسرة، وتعليم الأطفال على المدى البعيد.

يعاني الشباب في الوسط الحضري من بطالة متفشية، بالرغم من تمديد فترة التمدرس تدريجياً.

بشكل ملحوظ في المغرب، لكنها غير متجانسة حسب وسط الإقامة ومستوى التعليم. في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يشمل معدل البطالة شخصاً واحداً من أصل كل أربعة شباب تقريباً (24% في سنة 2019)، وهو ينحو في اتجاه تصاعدي في السنوات الأخيرة. كما أن معدل البطالة في صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة يتميز أيضاً بمستوى أعلى من نظيره في صفوف بقية الفئات السكانية، إذ يطال هذا المعدل حوالي 15% من السكان

النشطين ضمن هذه الفئة العمرية. مع ذلك، بينما يتساوى معدل البطالة بين الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة في الوسط القروي (10,8%) مع نظيره على المستوى الوطني ككل، فإن الوضعية تظل أكثر صعوبة في الوسط الحضري. في الواقع، يعاني الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة والذين يعيشون بالمدن من معدل بطالة يفوق بنحو 3 إلى 4 أضعاف نظيره بين سكان المغرب (38% في 2019، بل ما يعادل 42% في 2017). في صفوف الشباب بالوسط الحضري، المتراوحة أعمارهم بين 25 و34 سنة، يعاني من البطالة واحد من أصل كل خمسة شبان.

الرسم البياني 7: معدل البطالة (% من السكان النشطين) حسب السن ووسط الإقامة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ارتفع عدد سنوات التمدرس المتوقعة⁵ من 8,5 إلى 13,7 سنة. بالتالي، فإن الوافدين الجدد على سوق الشغل أصبحوا أفضل تكويناً في المتوسط ممن يكبرونهم سناً، غير أنهم يواجهون صعوبات متزايدة في الحصول على فرصة شغل، وذلك في تناقض تام مع تلك الوعود التي تربط الدراسة بالإدماج المهني. هكذا، يرتفع

علاوة على ذلك، يبدو أن هذه الأرقام الموهولة والآخذة في التدهور تسير أيضاً في الاتجاه المعاكس لتيار التحسن التدريجي الذي يشهده التعليم وتمديد فترة التمدرس. إذ انتقل بالفعل معدل فترة التمدرس من 2,2 سنة في 1990 إلى 3,4 سنة في 2000، ليبلغ 5,6 سنة في 2019. وخلال الفترة الممتدة بين 2000 و2019،

⁵سنوات التمدرس المتوقعة: عدد سنوات التمدرس التي من المتوقع أن يتلقاها طفل في سن التمدرس إذا استمرت الاتجاهات الحالية لمعدل التمدرس حسب الفئة العمرية في مناهج طوال حياة الطفل دون البكالوري.

إن كانت المزايا المفترضة المترتبة على سوق الشغل هي أقل من متابعة الدراسة.

نتائج هذا الإدماج الصعب للشباب، في سوق الشغل، تُردّد صدى تهميش جزء مهم من الشباب من طرف المجتمع.

المغرب هو بالفعل من بين بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا الأكثر تأثراً بظاهرة الـ NEET⁶ والتي تشمل/تضم الشباب البالغين من 15 إلى 24 سنة، الذين لا يتوفرون على عمل وليسوا في طور التكوين. ففي سنة 2018، كان 28% من البالغين 15-24 سنة يُعتبرون بمثابة NEET و هو ما يساوي قرابة 1,7 مليون من الأشخاص، ويُشكل ذلك تراجعاً نسبياً مقارنة مع سنة 2000 (32%). تتأثر النساء بشكل أكبر من الرجال، بما أن 44,1% من النساء البالغات بين 15 - 24 سنة تُعتبرن بمثابة NEET، وثلاثة أرباع منهن، أي قرابة 45%، هنّ نساء شابات من العالم القروي. فضلاً عن ذلك، تميل هذه الوضعية إلى الاستمرار في الزمن وإلى تقوية الجمود الاجتماعي وتوليد البطالة الطويلة المدى. يُؤدّي إقصاء الأشكال الكبرى للتنشئة الاجتماعية، خارج دوائر الأسرة والأصدقاء، إلى تهميش تدريجي للأشخاص في المجتمع، وهو الأمر الذي قد يُغذي الرغبة في الهجرة أو إرادة التمرد الاجتماعي.

يتميّز سوق الشغل المغربي بهشاشة قوية بارتباط مع هيمنة القطاع غير المنظم.

يُشكّل هذا الأخير عدة حقائق، وهو يُفهم هنا اعتباراً لانخراط العمال في نظام للضمان الاجتماعي. ففي سنة 2020، كان أكثر من ثلاثة نشيطين مشتغلين، من

معدل البطالة بالمغرب كلما ارتفع مستوى تعليم الشخص، بالتالي، فإن معدل البطالة منخفض للغاية بين غير الحاصلين على دبلوم (3,1% في سنة 2019) وما فتى ينخفض منذ عقدين (8% في سنة 1999). في الوقت ذاته، انخفض معدل البطالة في صفوف الحاصلين على شهادة من المستوى المتوسط⁷ بأكثر من النصف، إذ انتقل من 26,9% في سنة 1999 إلى 12,4% في سنة 2019، وهو مستوى أعلى من نظيره في صفوف عموم الساكنة. في الأخير، يعاني خريجو التعليم العالي⁷ من بطالة متفشية بلغت 21,6% في سنة 2019. الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن معدل البطالة هذا ما فتى يرتفع من جديد في السنوات الأخيرة، بعد أن انخفض بين سنة 1999 (27,6%) ومنتصف سنوات 2010 (18%-19%).

تتمثل النتائج الرئيسية، المترتبة عن إدماج سيء للمجازين في سوق الشغل، في فئتين من النتائج هي: أن ذلك يكثف، من جهة، عن عدم تلاؤم عميق بين مناصب الشغل المُحدّثة مع بنية الاقتصاد ومع كفاءات العمال، يُشكل هذا الاختلال خسارة بالنسبة إلى المجتمع الذي أنجز استثماراً في تكوين أولئك الأشخاص الذين يكون استعمال كفاءاتهم دون المستوى الأمثل. يتبيّن أنّ إنتاجية العمل هي دون المستوى الذي قد تبلغه لو كانت قوة العمل تُستعمل عن بصيرة ورؤية. من جهة أخرى، يكون لهذه الظاهرة نتائج اجتماعية، ذلك أنه يمكن للبطالة الواسعة الانتشار أن تبعث بإشارة سلبية للجحافل التي يتعيّن عليها الاختيار بين متابعة الدراسة وبين الولوج إلى سوق العمل/الشغل. كما يمكن لجزء من الساكنة أن لا يُشجّع على مواصلة الدراسة،

⁶ دون البكالوريا.

⁷ ابتداء من البكالوريا.

⁸ «NEET: NOT IN EMPLOYMENT, EDUCATION, OR TRAINING». أي الأشخاص الذين لا يعملون وليسوا متدرسين ولا يتابعون أي تكوين.

في المدينة في حين أن الأغلبية الساحقة من مناصب الشغل، في المناطق القروية، هي مناصب شغل غير نظامية (92%). بالفعل، إن العديد من مناصب الشغل الفلاحية يتم شغلها بمثابة مساعدة عائلية وهي غير مؤدى عنها، في الغالب.

أصل أربعة (75,2%) بالمغرب، لا يتوفرون على تغطية اجتماعية مرتبطة بعملهم. غير أن هذا الرقم المهول تقلص تدريجياً بما أن القطاع غير المنظم، كان يشمل في سنة 2000، قرابة 87% من النشيطين المشتغلين. تبلغ حصة مناصب الشغل، في القطاع غير المنظم، 63%

تعتمد الاستراتيجية الحكومية، في مجال التشغيل، على الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، أساساً. تم إحداث الوكالة في سنة 2000، من أجل مساعدة الأشخاص الذين يبحثون عن مناصب شغل، وذلك من خلال تكوينهم والسعي إلى ملائمة كفاءاتهم، بشكل أفضل، مع انتظارات سوق الشغل. وقد أعطت هذه الوكالة انطلاقة ثلاثة برامج في هذه المجالات، وهي:

○ «إدماج» هو برنامج لدعم الأجور لفائدة المشغل (تقليص كلفة الأجور بالنسبة إلى المستفيدين) الذي يُمكن الحاصلين على شهادات وبدون عمل من اكتساب تجربة، من خلال قيامهم بتدريبات، لمدة أقصاها يدوم 24 شهراً. يتم استكمال هذا البرنامج، المُحدّث منذ سنة 2011، بمبادرتين تستهدفان تشجيع إحداث مناصب شغل عبر منح دعم إضافي لفائدة المقاولات التي تُشغل متدربين بعقد دائم. يتخذ هذا الدعم إما شكل أداء الدولة لواجبات الانخراط في الضمان الاجتماعي لفائدة المشغل (لمدة 12 شهراً) أو شكل دعم نقدي يرتبط بالتكوين المهني للشغل الجديد. على الرغم من الجهود المبذولة، ما تزال المقاولات مُترددة في المشاركة في هاتين المبادرتين اللتين تفرضان قيوداً، لكون المقاولات مُلزمة باقتراح عقود غير مُحددة المدة، كما أنّ مساعدة الدولة ليست مضمونة على الدوام، فضلاً على أن مساطر الحصول على الدعم طويلة.

○ «تأهيل» هو برنامج يسعى إلى تحسين قابلية تشغيل الشباب العاطلين، من خلال تنظيم دورات تكوينية تستهدف بلوغ تلامؤم أفضل للكفاءات مع حاجيات المُشغلين.

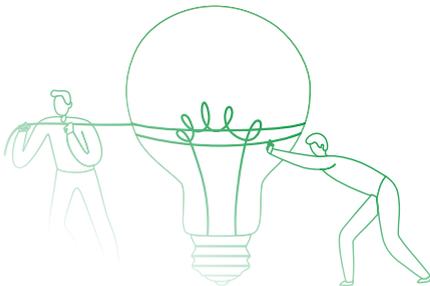
○ «مقاولتي» هو برنامج يُشجّع روح المقاول وإحداث المقاولات، عبر التكوين وبنح مساعدة مالية (في شكل قروض قد تبلغ إلى 250.000 درهم).

كانت لهذه البرامج نتائج إيجابية جزئياً، لكونها تُقدّم خدمات ذات جودة عالية لصالح المستفيدين، وهي تساهم في تجويد البحث عن منصب شغل والحصول عليه. بالمقابل، إنها ليست إدماجية بما يكفي ويُمكنها الاستفادة من استعمال وتداول أفضل للمعلومات المتعلقة بعرض وطلب العمل.

التشغيل من 43,8% في سنة 2013 (42% سنة 2016) إلى 46,2% في سنة 2025. ذلك عبر التقليل من نسبة البطالة لتبلغ 3,9% مع الحفاظ، في نفس الوقت، على نسبة نشاط تبلغ 48% ومع الرفع من الأرباح بواسطة الإنتاجية (3,6%). لهذا الغرض، تتمثل الاستراتيجية في النهوض بإحداث مناصب الشغل بانتهاج سياسات مأكرو-اقتصادية وقطاعية (إصلاح نظام الأجور، وسياسة صرف ملائمة، واستراتيجيات قطاعية مُشجعة للنمو، وتجويد تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة ومواكبة المقاولات الصغيرة جداً (TPE) لضمها إلى القطاع المنظم. من المتوقع أيضاً تميمين الرأسمال البشري (التركيز على النساء وعلى فرص التعليم والتكوين)، وتحسين فعالية برامج تشغيل النشيطين وتقوية الوساطة في سوق الشغل وتطوير إطار حكمة سوق الشغل.

يتمثل هدف الاستراتيجية الأخيرة في النهوض بروح المقاول من خلال تشجيع تمويل المقاولات الصغيرة/الأصغر.

بما أن النتائج المُقدّمة أعلاه تُخصّ سوق الشغل، يبدو من الصعب استخلاص وجود نجاحات مُقنعة لهذه المبادرات الحكومية. يُمكن لمسالك الإصلاحات، المُقترحة من طرف أوكسفام، أن تساهم في النقاش الدائر من أجل إعادة توجيه السياسة الوطنية المتعلّقة بالشغل.



أُعطيت انطلاقة رؤية «ANAPEC 2020» في نهاية سنة 2015 بأهداف طموحة. يتعلق الأمر أولاً بتطوير/تنمية شبكة الوكالات التي كان ينبغي انتقالها من 74، التي تشتغل حالياً، إلى 146 وكالة في نهاية سنة 2020. سيتم التركيز على الشباب الحاصلين على شهادات مع التركيز على العاطلين لمدة طويلة وعلى العالم القروي أيضاً والأنشطة النسائية، وفي نفس الوقت تطوير خدمات ملائمة لفائدة غير الحاصلين على شهادات. في إطار مسلسل الجهوية، يتعيّن أخذ بعين الاعتبار، المبادرات التي تقوم بها الجماعات الترابية.

بالموازاة مع ذلك، فإن الدولة نفسها تنهج أيضاً أو بواسطة ANAPEC سياسات موجهة لفائدة التشغيل. أُعطيت انطلاقة ثلاثة

مبادرات رئيسية، من طرف مختلف الوزارات المعنية، وهي: الاستراتيجية الوطنية المندمجة لفائدة الشباب (SNIJ) والاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل (SNE) والاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمقاولات الأصغر. هذه الاستراتيجيات

طموحة، ربما بشكل مبالغ فيه، غير أنها تستهدف التصدي للعقبات الحقيقية التي تعترض سبيل سوق الشغل بالمغرب.

أُعطيت انطلاقة لـ SNIJ في سنة 2014، وكانت تستهدف تقليص عدد الشباب غير النشيطين، بما قدره مليون بين 2015 و2020، وبخمس ملايين من الآن إلى غاية سنة 2030. يتعلق الأمر بتجويد نظام إعلام الشباب وتقريبهم من عالم المقاول، سواء بواسطة توفير تدريبات أو عبر ملائمة كفاءاتهم مع انتظارات سوق الشغل.

تستهدف SNIJ تجويد مختلف مؤشرات سوق الشغل بالمغرب، من خلال رفع نسبة

الجزء 2 :

أثر جائحة كوفيد 19 على سوق الشغل

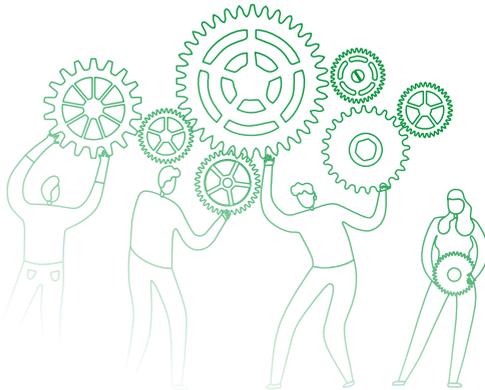
والجامعات والمطاعم والمقاهي. سيتم تحليل هذه الفترة الأولى بفضل المقارنة بين مؤشرات الأثلوث (TRIMESTRE) الأول والأثلوث الثاني من سنة 2020، وذلك بما أن أغلب الأنشطة الاقتصادية استأنفت، تدريجياً، بين يونيو وغيشت سنة 2020، كما أن البلد انفتح على الخارج جزئياً. تسمح الفترة الثانية من فهم نتائج هذه الأزمة على المدى المتوسط الذي لن ينتهي بعد، ويتعلق الأمر بمقارنة مؤشرات سوق الشغل خلال الأثلوث الأول من سنة 2021 مقارنة مع الأثلوث الأول من سنة 2020، قصد تجنب/تلافي التأثيرات الموسمية وتخفيف حدة انعكاسات الأزمة.

خلال سنة 2020، تدهورت مؤشرات سوق الشغل بكيفية خاصة. ففي الأسدوس الأول من سنة 2021، تسبب الاقتصاد المغربي

أثرت الأزمة الاقتصادية، المرتبطة بجائحة كوفيد 19، وإن بكيفية غير متجانسة نسبياً، على كافة بلدان البسيطة. دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود، متأثراً على الخصوص بتوقيف العديد من الأنشطة الاقتصادية، سواء بسبب الإجراءات الصحية للحجر الصحي أو حذر التجوّل (التجار الصغار والمطعمة/صناعة الأطعمة والفلاحة) وإغلاق الحدود (السياحة والتجارة الدولية) وانخفاض الطلب العالمي (الصناعة).

كان أثر الأزمة في المغرب بالغ الشدّة، بشكل خاص. ذلك أن بعض قطاعات الاقتصاد تم توقيفها لعدة شهور، باتخاذ إجراءات الحجر الصحي (البناء والأشغال العمومية والنقل والتجارة)، وإغلاق الحدود (السياحة والفندقة والطعام). تضاف إلى ذلك تأثيرات سنة ثانية موالية من الجفاف أثرت على الإنتاج الفلاحي. في المجموع، قد تقلص الناتج الخام، بنسبة 7% في سنة 2020.

قصد تقييم نتائج الأزمة الصحية، تُأخذ أفقان زمنيان بعين الاعتبار. يُطابق الأفق الأول الفترة الأولى من الإجراءات الصحية التي اتخذت في نهاية مارس 2020. كانت هذه الإجراءات، الصارمة بشكل خاص، تتضمن حجراً صحياً معمماً شَمَل جميع السكان وإيقاف الرحلات الجوية الدولية ومنع التجمعات العمومية وإغلاق المدارس والمساجد



ارتفعت بـ 6 نقاط خلال سنة واحدة وبلغت في 2021 T1 نسبة 32,5%. كان قطاعا الفلاحة (-285.000) والخدمات (-260.000) هما القطاعان الأكثر تأثراً بعملية تدمير مناصب الشغل خلال الأسدوس الأول من سنة 2020، مقارنة مع الأسدوس الأول من سنة 2019. خلال سنة 2020، أدت الفلاحة (-231.000) والصناعة (-48.000) إلى تدمير أكبر عدد من مناصب الشغل.

إجمالاً، كان الأثر المباشر لأزمة كوفيد 19 على سوق الشغل بالمغرب، أثراً عميقاً ترتب عنه تقوية مكامن ضعف السوق السابقة عن الأزمة، وساهم تدمير مناصب الشغل وكذلك تلك التي لم يتم إحداثها بعد في ارتفاع عدم النشاط الموجود بكثافة سابقاً، وفي البطالة. نتيجة لذلك، رغم كون المعطيات مُجزّأة في هذه المرحلة، فإن ظروف عيش العديد من المغاربة قد تتدهور جراء الأزمة. حسب آخر تقديرات البنك العالمي، تكون نسبة الفقر⁹ قد ارتفعت بـ 1,3 نقطة خلال أزمة كوفيد 19، إذ انتقلت

في تدمير 790.000 منصب شغل، في حين أنه على امتداد سنة، بين الأثلوث 1 2020 (T1) والأثلوث 2 2021 (T2)، تم فقدان 200.000 من مناصب الشغل. تراجع عدد النشيطين بـ 600.000 شخصاً في الأسدوس الأول من سنة 2020، مع بقائه مستقراً بين 2020 T1 و2021 T2. للتذكير، فإن العدد السنوي من الأشخاص البالغين سن العمل، الذين قد يتعين عليهم الاندماج في سوق الشغل (خارج الأشخاص المتمدرسين) بلغ 280.000 ويُفترض استقرار عدد النشيطين بين 2020 و2021، بصفة محاسبائية صرفة، وأن مجموع فئة عمرية، أي 280.000 من الأشخاص، قد التحقوا بمجموعة غير النشيطين. هكذا، انخفضت نسبة النشاط، في الأسدوس الأول من سنة 2020، حيث انتقلت من 46% إلى 43,5% من السكان البالغين سن العمل. في الوقت الذي بقيت نسبة نشاط الرجال مُستقرة على العموم، مع وجود بعض التفاوتات بين المناطق القروية (- نقطتين) والمناطق الحضرية (+0,5)، فإن نسبة نشاط النساء تقلصت بحوالي 5 نقط. في 2020 (T3)، كانت 17,8% من النساء المغربيات فقط نشيطات. في نفس الوقت، ارتفع عدد الأشخاص العاطلين بـ 242.000 بين 2020 (T1) و2021 (T2) وبـ 190.000 في الأسدوس الأول من سنة 2020. كما ارتفعت نسبة البطالة بنقطتين، حيث انتقلت من 10,5% من مجموع السكان النشيطين في 2020 (T1) إلى 12,5% في 2021 (T2) (وإلى 12,7% في 2020 T3). أثرت هذه الزيادة على النساء والرجال، بكيفية متجانسة نسبياً. بالمقابل، ارتفعت بشدة نسبة البطالة في صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة، إذ



⁹ على أساس تعادل القوة الشرائية في عتبة 3,2 USD

سوق الشغل، لأزمة كوفيد 19 مباشرة. علاوة على التأثيرات النفسية-الاجتماعية المترتبة عن الانغلاق والحرمان من الروابط الاجتماعية أو الترفيه فإنهم سيعتبرون ذيول هذا الاندماج المُخفق في سوق الشغل خلال سنوات طوال. أما النساء، فإن وضعيتهن في العمل، المتدهورة بشكل خاص سابقاً، قد تتأثر على المدى البعيد بشكل أكبر. اعتباراً للصعوبات التي تعترض الحصول على عمل خلال ما قبل الأزمة، فإن الانهيار المهول لنسبة النشاط النسائي أثناء الأزمة قد يؤدي إلى إبعاد جزء منهن من سوق العمل، على الدوام.

من 5,8% من السكان في سنة 2019 إلى 7,1% سنة 2020، الأمر الذي يعني، بالملموس، أن قرابة 470.000 من المغاربة أصبحوا فقراء في سنة 2020.

فضلاً عن ذلك، لئن ظلت التأثيرات، على المدى الطويل، غير مُتحققٍ منها فمن المحتمل أن تكون عديدة. ذلك أن نتائج إدماج سيء للشباب، الذين أُنهوا للتو دراستهم، في سوق الشغل يكون لها تأثير على المدى البعيد. إنهم يشكلون الفئة الأكثر تضرراً بفترات البطالة وتعرض أجورهم إلى البتر، وإن كان بعد سنوات من ذلك. تعرضت جفافل الشباب، الوافدين للتو على

المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل

T1 2021	T3 2020	T1 2020	2019	2000	
36 313 000	35 952 000	35 952 000	35 587 000	28 283 000	مجموع الساكنة
27 008 791	26 777 011	26 628 261	25 049 052	19 151 454	الساكنة في عمر العمل
12 289 000	11 648 000	12 249 000	12 082 000	10 212 612	النشيطين
45,5%	43,5%	46%	45,5%	54%	نسبة الأنشطة
21,2%	17,8%	22,6%	21,4%	28,1%	نسبة أنشطة النساء
1 534 000	1 482 000	1 292 000	1 107 000	1 403 000	البطالة
12,5%	12,7%	10,5%	9,2%	13,5%	نسبة البطالة الوطنية
17,1%	16,5%	15,1%	12,9%	20,1%	نسبة البطالة في الوسط الحضري
45,6%	46,7%	41,4%	39,2%	39,5%	نسبة البطالة في سن 15-24 سنة في الوسط الحضري
26,2%	23,5%	23,8%	21,6%	28,9%	نسبة البطالة - الشهادات العليا
n.d	75,2%	75,2%	75,8%	86,8%	الأنشطة غير الرسمية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الجزء 3 :

مسالك الإصلاحات من أجل سوق عمل أكثر إدماجاً

تظل مؤشرات سوق الشغل المغربية، مُنذرة بالخطر اليوم، على المستوى الكمي والكيفي على حدّ سواء. بسبب فقدان النموذج التنموي لِزخمه يظل عدد مناصب الشغل المُحدّثة غير كاف كما أن عدم النشاط يتزايد. كما تميل ندرة مناصب الشغل إلى تفضيل المجموعة المُسيطرة في المجتمع، أي الرجال الكهول. على عكس ذلك، يكون النساء والشباب هم الأكثر إقصاءً من سوق الشغل. اعتباراً للبنية الإنتاجية للبلد، يتبيّن أن عرض العمل يعاني من اختلال مع تكوين الوافدين الجدد على سوق الشغل. هكذا، يُعاني الحاصلون على شهادات من بطالة واسعة الانتشار. في الأخير، إن رسوخ القطاع غير المنظم يبلغ إلى حد أن تتوفر على منصب شغل لا يشكل شرطاً كافياً للإفلات من وضعية الهشاشة.

استناداً إلى هذه المعايينات، تقترح أوكسفام عدة محاور للإصلاح. تَسْتَهْدِف بعض المسالك إعادة توجيه النموذج التنموي للمغرب، في حين لا تتطلّب مسالك أخرى سوى تدخلات ماكرو-اقتصادية، ليس إلّا. على نفس الشاكلة، إن الأفق الزمني ليس متماثلاً، فبعض الأعمال يُمكن الشروع فيها مباشرة منذ الآن، في حين يُمكن لأعمال أخرى أن تمتد زمنياً على المدى البعيد.

تتقدم منظمة أوكسفام بالتحية والتشجيع لِوَرش تعميم التغطية الاجتماعية لتشمل كافة المغاربة. هذا الإصلاح يجب أن يُمكن من التخفيف من أهمية القطاع غير المُنظم ومن العدد، المرتفع للغاية، من العمال الذين لا يستفيدون من أي نظام للضمان الاجتماعي. كما يُشكل هذا التعميم، إذن، وسيلة لتحسين ظروف عيش السكان، في مجال الصحة على الخصوص؛ ويُمكن لهذا الإصلاح أيضاً أن يُشكل وسيلة لتعديل أوجه اللامساواة بين النساء والرجال. في حين تتميز التمييزات ضد النساء بكونها راسخة بشكل خاص في المغرب، فإن تهميشهن من سوق الشغل يُضاعف من التفاوتات، من خلال جعل الاستفادة من العلاجات ومن التقاعد أكثر صعوبة بالنسبة لهن. ففصل الاستفادة من تغطية اجتماعية عن احتلال منصب شغل من شأنه أن يفيد في تحسين ظروف عيش النساء المغربيات.



- بالموازاة مع ما سبق، فإن إضفاء الطابع المنظم لمناصب الشغل يجب تشجيعه وتعزيزه. ذلك، أن مستوى عدم النظامية في سوق الشغل المغربي مُقلق وتكون له انعكاسات سلبية على المجتمع برمته. على المستوى الفردي، يؤدي ذلك المستوى إلى هشاشة كبرى بما أنّ الأشخاص لا يتوفرون على تعضية اجتماعية ولا وجود لآليات للتقاعد ولا للتمتع بتعويضات على البطالة. كما أنه [المستوى] يؤدي إلى تقوية المُشغل ويجعله في وضعية مُسيطرة، خاصة مع انعدام عقد عمل رسمي، نظامي مُبرم بين الطرفين. كما أنّ منصب الشغل، لا ينظمه قانون الشغل مما يُمكن المُشغل من فسخ إتفاقيته مع العامل كما يحلو له ذلك. نتيجة لهذا يجد العامل نفسه في وضعية تبعية مطلقة لمشغله، من دون أن تكون له إمكانية للطعن [في قرار المُشغل]. إنها وضعية شبيهة إلى حد بعينه، وعلى عدة مستويات، بوضعية السيد الإقطاعي مع أقبانه أكثر مما هي وضعية عصرية تحترم حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية للطرفين، هذا من جهة. من جهة أخرى، تُمثل اللانظامية، على المستوى العام، خسارة ضريبية بالنسبة للدولة، فالمشغلون، كما هو شأن العمال لا يساهمون، سواء عبر أداء واجبات الاشتراكات الاجتماعية، وأرباب العمل أو عبر الضريبة على الدخل واحتمالاً الضريبة على الشركات. الحال أن هذه المداخل أساسية من أجل وضع نظام للتوزيع من شأنه التقليل من التفاوتات والتمكين من الاستثمار في التعليم والصحة أو أيضاً لتشجيع القطاعات المستقبلية الواعدة بإحداث مناصب شغل، احتمالياً. هكذا، إن الحركة الهيكلية الرامية إلى نقل القطاع غير المنظم إلى قطاع منظم، الجارية حالياً، يجب على السلطات تسريعها ومواكبتها. يُمكن أن تُقترح على المقاولات، خلال السنوات الأولى، تشجيعات ضريبية مثل التّكفل بتكاليف ذلك الانتقال، على سبيل المثال. في مرحلة ثانية، يُمكن لغرامات مالية أن تكون كافية لبرغام المقاولات المعازدة على الاندماج في النظام.



إن المشاركة الضعيفة للنساء في سوق الشغل ناتجة في نفس الوقت عن اختيارات فردية وعن تمييز قوي ضدهن، ويبدو من الصعب فصلُ تمكين الاختيارات الفردية عن سياقها المجتمعي. فعلاً، يُمكن لبعض النساء اختيار، بصفة شخصية، عدم العمل وتكريس وقتهن لتربية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية. مع ذلك، فهذا القرار يُتخذ في سياق دقيق للغاية، يعتبر أنّ دور المرأة لا يزال، رمزياً، مرتبطاً بالأنشطة داخل البيت، وتظل إمكانيات رعاية الأطفال من طرف الغير محدودة. ما دامت المدرسة غير إلزامية إلا ابتداء من سنّ ستة سنوات، يبقى مكان المرأة في الفضاء العمومي إشكالية راسخة، بشكل خاص، مما يجعل التنقلات صعبة ووسائل النقل العمومي محدودة للغاية، كما أن مناصب الشغل المخصصة للنساء هي مناصب هشة وأجورها أقل من تلك التي يتقاضاها الرجال. لهذا السبب، يتطلب تشجيع مشاركة النساء في سوق الشغل اعتماد مقارنة متعددة العوامل: إدماج النساء والحركة النسائية في إعداد وتقييم سياسات الشغل وتطوير خدمات عمومية للعناية بالأطفال وملاءمة مواقيت العمل من أجل جعل



الحياة المهنية والحياة الشخصية غير متنافرة (COMPATIBLES)، ومواكبة تغيير العقلية من أجل إعادة التوازن بين أدوار كل من النساء والرجال في المجتمع، وتشجيع تشغيل النساء، وهو الأمر الذي يمر عبر ميكانزمات للتمييز الإيجابي والتقليص من الكلفة لفائدة المشغلين (التقليص من كلفة واجبات الانخراطات والتكفل بجزء من الأجر، إلخ...).

إن صعوبة إدماج الشباب، في سوق الشغل، ناتجة عن عدة أشكال من المنطق، فمن جهة، لا يتوفر جزء كبير من الشباب لا على شهادة ثانوية ولا على تكوين تُلْفي عليه قيمة بالنسبة إلى المُشْغِل. وهؤلاء الشباب الذين غادروا المدرسة مُبكراً، نتيجة قصور المنظومة التعليمية المغربية، يجب أن يستفيدوا من تكوين مهني ذي جودة عالية. وهذا الأخير، المبني بتعاون مع القطاع الخاص من أجل تلبية الحاجيات الحقيقية للمقاولات، قد يُمكن اقتراحه على كافة الشباب مجاناً. بالفعل، من شأن تحسين قابلية الشباب للتشغيل أن يؤدي إلى رَفْع العديد من التحديات الاجتماعية المطروحة على المغرب بنجاح، منها قضايا القطاع غير المنظم والموارد الضريبية والتماسك الاجتماعي أوجه اللامساواة بين النساء والرجال. من جهة، لا تتوفر شريحة من الشباب المغربي على تكوين بعد البكالوريا. ومن جهة أخرى، إن الملامح [البروفيلات] متنوعة طبعاً داخل هذه الفئة لذا ينبغي بذل مجهود في مجال التجزئة (GRANULITE) من أجل مواجهة أفضل للبطالة بالجملة التي تطالهم، على صعيد التفاصيل، يُمكن الدفع في اتجاه اتخاذ بعض الإجراءات ومنها: تحسين جودة التكوين بعد البكالوريا، على الخصوص عبر جعله أكثر قرباً من حاجيات القطاع الخاص، والمضاعفة من فُرص التدريب المؤدى عنها مثلاً والاستثمار في قطاعات الأنشطة التي يتوفر عليها المغرب، منذ الآن، على يد عاملة مُؤَهَّلة وسنّ/إحداث تخفيضات ضريبية لفائدة المقاولات فيما يخص التشغيل بعقود غير محدودة المدة، وأيضاً اقتراح آليات للتكوين المهني تُمكن من تَحْصص للكفاءات وتحسين المنظومة التعليمية المغربية لتُصبح مطابقة للمعايير الدولية.



يتوفر المغرب على تاريخ عريق في عالم المقاولات، وهو اليوم، يُوفِّق بين قطاعات جديدة وعصرية مثل الإيكولوجيا والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل مع قطاعات تقليدية مثل النسيج والسياحة والصناعة التقليدية أو الفلاحة. يُمكنه اليوم التوفيق بين هذه القطاعات الموجودة أو المستقبلية لتشييد مستقبل البلاد. كما يتعيّن النهوض بالسياحة الإيكولوجية والاقتصاد الأزرق، ويمكن للربط بين الصناعة التقليدية وصناعة الموضة أن يُشكّل مصدراً لإحداث مناصب شغل مهمة بالنسبة للبلاد. لهذه الغاية، يجب على السلطات أن تقوم بخلق الشروط الأولية لتنمية هذه القطاعات الجديدة، ومنها تشجيع روح المقاولات والنهوض بها على صعيد العقلية باعتبار ذلك محورياً للتنمية وتشجيع التشغيل في القطاعات المُجدّدة، وذلك على الخصوص بواسطة الوسائل الضريبية وتنمية الاستفادة من التمويل لفائدة المقاولات سواء عبر الأبنك أو سوق الرساميل، وأيضاً مواكبة الشباب أثناء المساعي التي يقومون بها، من خلال المضاعفة من مبادرات الإرشاد والمُحْضِنات ومشاتل المقاولات.





لا يُمكن النجاح في حلّ إشكالية اجتماعية من دون معرفة دقيقة لمدى اتساعها ومُحركاتها ونتائجها. لذلك، فإنّ تسيير سوق الشغل المغربية لن يُمكن تجويدها من دون تحقيق جاهزية أكبر وشفافية المعطيات من طرف كافة الفاعلين المنتجين، وهم أساساً المندوبية السامية للتخطيط وال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ووزارة الاقتصاد والمالية. لئن كان لا بد من تسجيل تحسّن تدريجي، فإنّ أغلب المعطيات التي تُمكن من وضع تشخيص شامل لمكامن قصور السوق لا توفر سوى أشكال غير قابلة للاستعمال من طرف الباحثين، ولا يمكن استعمالها إلا من خلال القيام بتقاطع للمتتاليات التي وقع اختيارها من طرف الهيئات المعنية. هكذا، وعلى سبيل المثال، فإنّ معرفة نسبة نشاط أو بطالة الشباب الحاصلين على دبلوم للتكوين المهني، على الخصوص، في هذا المسلك الجامعي أو ذاك، هي معرفة يستحيل الوصول إليها. في هذا الإطار يتبيّن أنه من المستحيل محاولة حلّ إشكالية لا يُمكن قياسها ولا يمكن تناولها إلا انطلاقاً مما يُحسّ به المحاورون. كما أن إخفاء ظاهرة اجتماعية، من خلال تجنّب حسابها أو إفشاء سرّ حقيقتها، لن يُمكنّ أبداً من القضاء عليها. بل على عكس ذلك، يُمكنه فقط أن يُساهم في تكسيها التدريجي. قد أصبح من الضروري، من الآن فصاعداً، إحداث مصلحة عمومية حقيقية للمعطيات مُخصّصة لسوق الشغل. كما قد يُشكّل إعمال الفصل 17 من قانون الحصول على المعلومة في مرحلة أولى في هذا الاتجاه. بعد ذلك، يتعيّن تشجيع تنظيم نقاش وطني من أجل تجويد ذلك القانون وتعديله. كما يجب أن تكون كافة المعلومات متوفرة عبر الإنترنت بكيفية شفافة وفي المتناول، بشكل حرّ لفائدة الباحثين و[لكافة المواطنين].



بصفة إجمالية، يجب على المغرب أن يُوجّه نموذجه نموّه قصد تحقيق تنمية أكثر إدماجاً، تستهدف التقليل من التفاوتات وتحسين رفاهية ساكنته بكيفية مستدامة. سوق الشغل لا يشكل سوى إحدى مكونات الاقتصاد وهو غير مُستقل عن ديناميات أخرى. اختيار السلطات العمومية للتصنيع التدريجي للبلد تكون له انعكاسات مباشرة على سوق الشغل. بفضل الأموال العمومية المُستعملة، تمّ إحداث مناصب شغل بالآلاف، خاصة في قطاعي السيارات والطيران. لكن الهدف من الوثيقة لا يتمثل في الطعن في هذا الاختيار، بل يتعلق الأمر فقط بالتأكيد على أن الاختيارات السياسية قد أدت إلى إحداث تلك المناصب للشغل ومن ثم إبراز الأهمية التي تكتسيها تلك التوجهات. لذلك، إن تشييد سوق شغل الغد يتمثل في تحديد قطاعات النشاط المستقبلية القادرة على استيعاب يد عاملة في تطور.